

وكره نقلها الى نفل الزكاة من بلد الى بلد اخر غير
 قريب واحوج وانما تفرق صدقة كل قوم فيهم
 اما لو نقلها الى قريته او الى قوم هو احوج من
 اهل بلده فان فيه رعاية لحق القرابة ودفع
 لزيادة الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز خلافا
 لبعض ولا يزال اى لا يجوز سؤال من له
 قوت يومه باب صدقة الفطر من قبيل
اضافة الشيء الى الشرط انما قدمت على الصوم
 مع انها تجب بعده لانها عبادة مالية كالزكاة
تجب خلافا للشافعي فانها عندة فرض على
 حر مسلم مطلقا سواء كان صغيرا او كبيرا وقال
 محمد لا تجب على الصغار وانما قيد بالحر لانه
 لا يجب على العبد وتجب عن العبد وبالمسلم
 لانه لا يجب على الكافر وتجب عن الكافر ان
 كان عبدا ادى نصاب وقال الشافعي تجب

على من يملك زيادة على قوت يومه فضل عن
 مسكنه حتى لو كان له داران دار يسكنها ودار
 اخرى لا يسكنها بايواجرها ولا يواجرها يعتبر
 قيمتها في الغنى حتى لو كانت قيمتها ما تاتي درهم
 يجب عليه صدقة الفطر وكذا لو كانت له دار
 واحدة يسكنها وفضل عن سكنها شيء يعتبر
 الفاضل والى هذا اشار في المحيط كذا في النهاية
 وفضل عن نصابه وانائه اى قائمه وقريته
 وسلاحه وعبيده وهذه الاما يعتبر ان تالوا
 مسغولة بمحاجته الاصلية لاما يحتاج اليه
 والمراد بالسلاح ما يستعمل للحاجة الدائمة
 ولهذا قالوا ان كتب التفسير والفقه والمصحف
 الواحد لا يكون نصابا واما كتب النحو والادب
 والطب والتعبير يعتبر ان تكون نصابا كذا في
 شرح النظم عن نفسه اى تجب عن نفسه وطله